ارتفاع أسعار 72 سهماً من أصل 157

«بيان للاستثمار»: البورصة حققت مكاسب سوقية بـ 150 مليون دينار خلال الجلسات الأربع المنقضية

أوضح تقرير اقتصادي لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت أنهت الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، والذي اقتصرت تداولاته على أربع جلسات فقط، على تباين لجهة إغلاق مؤشراتها الثلاثة، إذ تمكن مؤشريها الوزني وكويت 15 من تحقيق نمو أسبوعي على إثر عمليات الشراء الانتقائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، في حين لم يتمكن المؤشر السعري من اللحاق بهما لينهي تداولات الأسبوع في المنطقة الحمراء متأثرا باستمرار عمليات البيع على الأسهم الصغيرة، بما فيها بعض الأسهم الخاملة التي تتسم بضعف النشاط. وعلى الرغم من التباين الذي شهده السوق خلال الأسبوع الماضي، إلا أن أداءه العام اتسم بالتذبذب المائل إلى الاستقرار، وهو ما جاء في ظل حالة الترقب المسيطرة على بعض متداولي السوق انتظارا لوضوح الرؤية فيما يخص الأحداث السياسية الحاضرة هذه الفترة سواء على الصعيد المحلي او الإقليمي؛ كما وتأثر السوق خلال الأسبوع الماضي بأحجام وعزوف بعض المتداولين عن التعامل نظرا لاستمرار غياب المحفزات الإيجابية التي تشجع على الاستثمار وتساهم في معالجة ازمة ضعف الثقة التي يعاني منها السوق منذ فترة طويلة.

ويعد ضعف معدلات الثقة في البورصة الكويتية خلال الآونة الأخيرة أحد أهم العوامل التي تسببت في تآكل أغلب مكاسبها خلال الأشهر السابقة، حيث أدى إلى فقدان مؤشراتها الثلاثة للكثير من النقاط بشكل متسارع، لاسيما المؤشر السعري الذي تبخرت معظم مكاسبه التي سجلها في الأشهر الأولى من العام الجاري، والتي وصلت إلى 22.8% حين بلغ أعلى مستوى له خلال العام الجاري في جلسة يوم 5 أبريل الماضي، والتي أنهاها عند مستوى 7,059.61 نقطة، قبل أن يبدأ في عكس اتجاهه الصاعد، ويواصل اتجاهه النزولي حتى الآن، حيث أنهى تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 6,196.50 نقطة، وهو ما يعني أن المؤشر قد خسر

ضعف معدلات الثقة خلال الآونة الأخيرة أحد أهم العوامل التي تسببت في تآكل أغلب المكاسب

ما يزيد عن 860 نقطة من قيمته خلال الأشهر الثمانية الأخيرة، أي ما نسبته 12.23%، منها خسائر نسبتها 7.23% خلال الشهرين الأخيرين فقط.

على الصعيد الاقتصادي، اكد نائب رئيس (البنك الدولي) لشؤون الشرق الأوسط وشمال افريقيا أن التنويع الاقتصادي في الكويت يعد أمر ضروري مهما بلغت التغيرات في أسعار النفط صعودا او هبوطا، مضيفا أن هذا التنويع ليس كافيا بل تحتاج ايضا إلى تحول اقتصادي جذري. وأشار إلى أن أول تقرير كتبه (البنك الدولي) عن الكويت كان في العام 1962، حيث حث من خلاله على ضرورة التنويع في الاقتصاد الكويتي، وانه لا يمكن للبلاد الاعتماد على البترول إلى هذا الحد، مؤكدا في الوقت ذاته أنه لم يحدث شيء من وقتها وحتى الآن!، ذلك لأن التنويع الاقتصادي يجب أن يأتي عبر خطة من اصحاب القرار، فالكويت بحاجة إلى تغيير شامل في الاقتصاد وتغيير في عقلية التفكير في هذا الجانب.

وتجدر الإشارة إلى أن الوضع الحالي للاقتصاد الوطني وتزايد مشكلاته يوماً بعد يوم يشبه كرة الثلج المتدحرجة كلما زاد انحدارها كبر حجمها، فالكويت للأسف رغم تمتعها بكل المقومات التي من المفترض انها تدفعها إلى ان تكون من أفضل الدول المجاورة، إلا أن اقتصادها يعاني من تكاثر المشكلات منذ عدة سنوات دون تحرك ملموس من قبل المسئولين في الحكومة لمعالجتها، ورغم كثرة الدراسات والتوصيات التي قدمتها العديد من الجهات الاقتصادية الدولية والمحلية للحكومات المتتابعة فيما يخص مسالة الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، إلا أن كل ذلك لم يتم الاستفادة منها ويصبح مصيرها الأدراج المغلقة؛ فإن انتقاد الجهات الدولية المرموقة ومنها (البنك الدولي) للسياسات الاقتصادية المتبعة في الكويت مازال مستمرا في تقديم النصح تلو الآخر لتعديل المسار الاقتصادي وإعادة هيكليته، في ظل ما نشهده من تراجع مستمر لاقتصادنا الوطني، الأمر الذي يتطلب تغيير المنهجية والفكر المتبع في إدارة الاقتصاد، فقد أصبح هذا النمط والتوجه الحالي في معالجة الاقتصاد عديم الجدوى وغير مناسب للمرحلة الحالية والمستقبلية.

على صعيد آخر، سجلت بورصة الكويت خلال الجلسات الأربع المنقضية مكاسب سوقية بما يقرب من 150 مليون دينار كويتي، إذ وصلت القيمة الرأسمالية لإجمالي الأسهم المدرجة في السوق الرسمي إلى 26.67 مليار دينار كويتي، بنمو نسبته 0.56% عن قيمتها في الأسبوع قبل السابق، حيث بلغت آنذاك 26.52 مليار دينار كويتي. أما على الصعيد السنوي، فقد وصلت نسبة مكاسب القيمة الرأسمالية إلى 4.98% مقارنة مع قيمتها في نهاية العام الماضي التي بلغت 25.41 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

من جهة أخرى، شهد الأسبوع الماضي ارتفاع أسعار نحو 72 سهما من أصل 157 سهماً مدرجا في السوق الرسمي، وذلك بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، في حين انخفضت أسعار 47 سهم، مع بقاء 38 سهم بدون تغير.

وبالعودة إلى الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت، فقد اظهرت حركة التداول خلال الأسبوع الماضي تباين إغلاقات مؤشرات السوق الثلاثة، وسط أداء اتسم بالتذبذب، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تحقيق الارتفاع بدعم من التداولات الشرائية التي شملت بعض الأسهم القيادية والنفيلة، فيما لم يستطع المؤشر السعري أن يلحق بهما وانهى تداولات الإسبوع في المنطقة الحمراء متأثرا بالضغوط البيعية التي تركزت على بعض الأسهم الصغيرة والخاملة.

وقد استهل السوق أولى جلسات الأسبوع المنقضي محققا مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، وهو ما جاء نتيجة التداولات الشرائية التي شملت الكثير من الأسهم المدرجة وفي طليعتها الأسهم القيادية والتشغيلية التي ساهمت في دفع مؤشرات السوق إلى إنهاء الجلسة في المنطقة الخضراء. فيما شهدت الجلسة التالية تراجع مؤشرات السوق الثلاثة، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي فقد مايقرب من نقطة مئوية من قيمته بنهاية الجلسة، وهو ما جاء نتيجة عمليات جني الأرباح السريعة التي شهدها السوق خلال الجلسة، والتي تركزت على الأسهم النفيلة.

هذا وقد شهدت جلسة يوم الثلاثاء تباين إغلاقات مؤشرات البورصة الثلاثة، حيث استطاع كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 من تحقيق نموا محدودا بنهاية الجلسة، وذلك بدعم من الارتفاعات التي سجلتها بعض الأسهم القيادية، فيما سبح المؤشر السعري عكس التيار وأغلق مع نهاية الجلسة في منطقة الخاسر؛ وقد شهد السوق هذا الأداء وسط انخفاض واضح لنشاط التداول سواء على صعيد كمية الأسهم المتداولة خلال الجلسة أو السيولة النقدية، وخاصة الأخيرة التي وصلت إلى 6.35 مليون دينار كويتي فقط، وهو ادنى مستوى لها منذ منتصف شهر يونيو الماضي تقريبا. هذا وواصلت مؤشرات السوق تباينها في جلسة نهاية الأسبوع، حيث انهى المؤشر السعري تداولات الجلسة في المنطقة الحمراء لتتقاقم بذلك خسائره على المستوى الأسبوعي نسبيا، في حين واصل المؤشرين الوزني وكويت 15 السير في الاتجاه الصاعد، لينهيا تداولات الجلسة في المنطقة الخضراء، معززان بذلك من مكاسبهما الأسبوعية بعض الشيء.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,196.50 نقطة، مسجلاً خسارة نسبتها 0.69% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 7.80%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 4.92%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.66%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 7.39% ليصل إلى 12.28 مليون د.ك. تقريبا، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 14.11%، ليبلغ 64.16 مليون سهم تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما انخفضت مؤشرات خمسة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. هذا وتصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت نموا، حيث اقفل مؤشره عند 547.08 نقطة بارتفاع نسبته 2.67%. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية بعد أن نما مؤشره بنسبة بلغت 2.40% مقفلا عند 919.51 نقطة، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع النفط والغاز مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.49% منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 941.47 نقطة. هذا وكان قطاع العقار هو الأقل ارتفاعا، إذ نما مؤشره بنسبة 0.19% مغلقا عند 878.68 نقطة.

من جهة اخرى، جاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث اقفل مؤشره عند 498.90 نقطة مسجلا انخفاضا نسبته 10.40%. تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 4.71% بعد أن اغلق عند 877.26 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد ان سجل مؤشره خسارة اسبوعية بنسبة بلغت 2.98%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,705.40 نقطة. أما اقل القطاعات تراجعا فكان قطاع المواد الأساسية، إذ اغلق مؤشره عند 1,236.57 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.61%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 93.45 مليون سهم تقريبا شكلت 36.41% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 71.46 مليون سهم للقطاع اي ما نسبته 27.84% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 18.01% بعد ان وصل إلى 46.21 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 49.29% بقيمة إجمالية بلغت 24.20 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.86% وبقيمة إجمالية بلغت 8.28 مليون د.ك. تقريبا. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 6.45 مليون د.ك. شكلت 13.13% من إجمالي تداولات السوق.

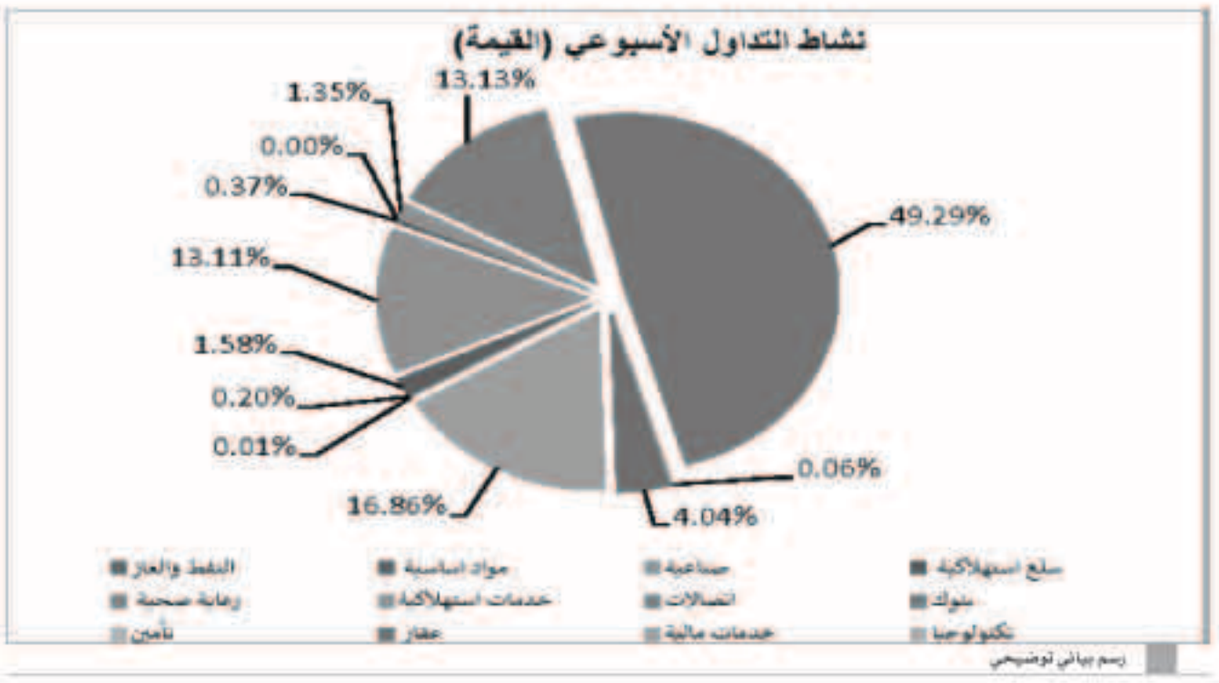

رسم بياني توضيحي

«البنك الدولي»: الكويت تحتاج إلى تغيير شامل في الاقتصاد وتغيير في عقلية التفكير في هذا الجانب

في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 0.70% بعد أن أغلق عند مستوى 398.78 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 908.54 نقطة بارتفاع نسبته 0.25% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 7.80%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 4.92%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 2.66%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. هذا وقد شهد السوق نمو المتوسط اليومي لقيمة التداول بنسبة بلغت 7.39% ليصل إلى 12.28 مليون د.ك. تقريبا، كما سجل متوسط كمية التداول ارتفاعا نسبته 14.11%، ليبلغ 64.16 مليون سهم تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت ستة من قطاعات بورصة الكويت نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما انخفضت مؤشرات خمسة قطاعات، مع بقاء قطاع الرعاية الصحية بدون تغيير. هذا وتصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت نموا، حيث اقفل مؤشره عند 547.08 نقطة بارتفاع نسبته 2.67%. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المرتبة الثانية بعد أن نما مؤشره بنسبة بلغت 2.40% مقفلا عند 919.51 نقطة، تبعه في المرتبة الثالثة قطاع النفط والغاز مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.49% منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 941.47 نقطة. هذا وكان قطاع العقار هو الأقل ارتفاعا، إذ نما مؤشره بنسبة 0.19% مغلقا عند 878.68 نقطة.

من جهة اخرى، جاء قطاع التكنولوجيا في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث اقفل مؤشره عند 498.90 نقطة مسجلا انخفاضا نسبته 10.40%. تبعه قطاع السلع الاستهلاكية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 4.71% بعد أن اغلق عند 877.26 نقطة. في حين شغل قطاع الصناعية المرتبة الثالثة بعد ان سجل مؤشره خسارة اسبوعية بنسبة بلغت 2.98%، منهيا تداولات الأسبوع عند مستوى 1,705.40 نقطة. أما اقل القطاعات تراجعا فكان قطاع المواد الأساسية، إذ اغلق مؤشره عند 1,236.57 نقطة مسجلا خسارة نسبتها 0.61%.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 93.45 مليون سهم تقريبا شكلت 36.41% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 71.46 مليون سهم للقطاع اي ما نسبته 27.84% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 18.01% بعد ان وصل إلى 46.21 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 49.29% بقيمة إجمالية بلغت 24.20 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.86% وبقيمة إجمالية بلغت 8.28 مليون د.ك. تقريبا. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 6.45 مليون د.ك. شكلت 13.13% من إجمالي تداولات السوق.

«الأهلي المتحد يفوز بجائزة» البنك الرقمي المتميز من «غلوبال فاينانس»

اعلن البنك الأهلي المتحد (ش.م.ك.ع) عن حصوله على جائزة افضل بنك رقمي للعام 2017 في الشرق الأوسط (ضمن قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات) وذلك من قبل مجلة جلوبال فاينانس العالمية المرموقة.

تعتبر هذه الجائزة الجديدة دليلا على امكانيات البنك الأهلي المتحد الرقمية المبتكرة وقدرته على تقديم افضل الحلول المصرفية لعملائه، وقد تسلم الجائزة نيابة عن البنك الأهلي المتحد علي عبد الرحيم رئيس وحدة إدارة السيولة و B2B بإدارة الشركات بالبنك وذلك خلال حفل توزيع الجوائز الذي اقيم في لندن في الثاني من نوفمبر الحالي للإعلان الرسمي عن الفائزين بجوائز «غلوبال فاينانس» في مجالات متنوعة على مستوى العالم.

وتعليقا على هذه الجائزة افاد هشام زغلول مدير عام أول الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية بالبنك الأهلي المتحد: « كاحد البنوك القيادية التي تحرص باستمرار على تقديم حلول مصرفية متقدمة بهدف تطوير باقة الخدمات المقدمة الى قاعدة عملائنا التنامية، فإن جائزة البنك الأهلي المتحد الأخيرة إنما تعكس مكانة البنك في تقديم الحلول التكنولوجية المبتكرة والتي توفر للعملاء عمليات مصرفية ميسرة و آمنه في آن واحد» .

ومن جانبه اضاف ريتشارد جروفس الرئيس التنفيذي في البنك الأهلي المتحد : «إن الابتكارات التقنية تعتبر حجر الزاوية لنجاح عملياتنا المستمر ، ومما لا شك فيه أن الجائزة الجديدة من مجلة «غلوبال فاينانس» تعد شهادة على جهودنا في تطوير القنوات الرقمية لقطاع الشركات وهذا سوف يفتح آفاقا جديدة لنا لمواصلة تطوير خدماتنا المصرفية الرقمية بما يتفق مع توقعات عملائنا الكرام.

«الوطني» يطلق خدمة «اختار سيارتك وتمتع بتجربتها من المنزل»

في إطار حرصه على ابتكار كل ما هو جديد لتلبية رغبات واحتياجات عملائه، أطلقت وكالات السيارات بالتعاون مع بنك الكويت الوطني لأول مرة في الكويت خدمة «اختار سيارتك وتمتع بتجربتها دون عناء الذهاب إلى الوكالة»، والتي تتيح حصريا لعملاء الوطني إجراء تجربة سيارة أحلامهم بدون الذهاب إلى الوكالة، حيث يستطيع العميل اختيار السيارة التي يرغب بشرائها وسيقوم البنك بالتعاون مع الوكالات المشاركة في الخدمة بزيارة العميل في المنزل لتجربتها وعرض أفضل الحلول التمويلية.

وبهذه المناسبة قال مدير إدارة المبيعات المباشرة في بنك الكويت الوطني عبد الله الفرس، إن اطلاق هذه الخدمة الجديدة يأتي في إطار الخدمات التي يوفرها البنك إلى شرائح مختلفة من عملائه، لاسيما الذين يبحثون على أعلى مستويات الرفاهية، حيث يسعى البنك من خلالها إلى تلبية احتياجاتهم وتوفير الوقت والجهد، مع منحهم إمكانية تجربة سيارة أحلامهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى الوكالة ذاتها.

وأشار الفرس إلى أن العديد من وكالات السيارات الكبرى في الكويت تشارك البنك الوطني في تقديم الخدمة الجديدة، ويستطيع العميل حجز موعد تجربة السيارة عن طريق الاتصال بخدمة الوطني الهاتفية للتنسيق مع وكالات السيارات، مضيفا أن العرض ساري حتى نهاية عام 2017.

وأوضح أن بنك الكويت الوطني يتمتع بأكبر تواجد لدى وكالات السيارات في الكويت بفضل انتشاره الجغرافي الواسع، ليغطي بذلك أكثر من 30 موقعا ووكالة لبيع السيارات، لافتا

عبد الله الفرس

الفرس: البنك يسعى لتلبية احتياجات العملاء وتوفير الوقت والجهد

إلى أن البنك يتميز بتقديم أفضل الخدمات والحلول المصرفية للراغبين في تمويل السيارات، حيث تتميز هذه الخدمات بسهولة تقديم الطلب، كما تتميز أيضا بسرعة دراسة الطلب والموافقة عليه ضمن شروط مرنة.

وأضاف الفرس أن فريق المبيعات المباشرة في بنك الكويت الوطني يواصل سعيه للوصول إلى العملاء خارج فروع البنك لتسويق منتجاته، من خلال تواجدهم في المناطق الحيوية التي تشهد إقبالا عاليا، كما يقدم بنك الكويت الوطني من خلال مكاتبه المنتشرة في معارض السيارات أفضل الحلول لتمويل شراء السيارات من حيث الشروط الميسرة مع السهولة في تقديم الطلب والموافقة عليه.

ويستفيد عملاء بنك الكويت الوطني من مختلف الخدمات المصرفية المتنوعة التي يوفرها من خلال شبكة فروعه الأكبر محليا والتي تشمل الفروع وأجهزة السحب الآلي ونقاط البيع، إلى جانب فرع بنك الكويت الوطني في مطار الكويت الدولي المتوافر للعملاء على مدار الساعة، والخدمات المصرفية الإلكترونية «الوطني عبر الإنترنت» و«الوطني عبر الموبايل» ليتمكن العملاء من متابعة أعمالهم المصرفية وإنجازها في أي وقت ومكان دون تأجيل.

تضمن السحب على سيارة لامبورجيني وسيارتي كاديلاك

«الدولي» نظم مهرجانه الاحتفالي الكبير ضمن حملة «امسح واربح»

جانب من فعاليات المهرجان

نظم بنك الكويت الدولي مؤخراً احتفاله الكبير ضمن سياق حملة «امسح واربح» في غراند أنيوز – مجمع الأنيوز، وسط أجواء احتفالية وترفيهية وإقبال جماهيري ملفت، وبمتابعة مباشرة عبر أثير إذاعة «نبض الكويت 88.8»، وحضور عدد من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد أعلن الدولي خلال الاحتفالية أسماء الفائزين بحملته الأضخم لهذا العام، وفي مقدمتهم الفائزة نجاح العجمي التي فازت بالجائزة الكبرى لحملة حساب الراتب وهي سيارة لامبورجيني (هوراكان)، وذلك في إطار حملته المخصصة لمكافأة العملاء الذين يحولون رواتبهم إلى البنك.

كما شهدت الاحتفالية كثيراً من المفاجآت والعروض والأنشطة الترفيهية بحضور قيادات ومسؤولين من بنك الكويت الدولي، وفي مقدمتهم الرئيس التنفيذي بالوكالة، محمد السقا.

وتعقيبا على نجاح هذه الحملة، صرح مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في البنك، يوجين جاليجان: «إن الدولي يحرص دوما على مكافأة عملائه بأفضل العروض الحصرية، ويولي البنك اهتماما كبيراً لتنظيم مثل هذه الأحداث للاحتفال بعملائه الفائزين بأكبر حملاته، وذلك تأكيداً على التواصل الدائم معهم والبقاء كخيار أول لهم، من خلال ما يوفره من خدمات ومنتجات.»

وأضاف جاليجان أن الدولي يحرص من خلال خدماته وعروضه الترويجية على الوصول إلى أكبر شريحة من العملاء وتعريفهم بالخدمات المصرفية المتنوعة والمختلفة التي يقدمها، إلى جانب إتاحة المجال أمامهم للاستفادة من العروض المجزية والمتواصلة. مشيراً: «نحن نفخر بالقول بأن حملة «امسح واربح» تعتبر من أنجح وأقوى حملات الراتب من نوعها في السوق، حيث لاقت إقبالاً كبيراً من العملاء الحاليين والجدد. ومن هذا المنطلق، قمنا بتمديد الحملة لغاية 15 مارس 2018 كما تم مضاعفة فرص الربح بالجائزة الكبرى، حيث من المقرر أن يتم إجراء سحب كبير ثان على سيارتي كاديلاك إسكاليد موديل 2018.»

أجواء شبابية

كما تخلل احتفالية السحب الكبير، التي قدمها المذيع أسامة فودة، الكثير من الأنشطة الترفيهية والمسابقات وتوزيع الهدايا والجوائز الفورية على الحضور والمشاركين، مما ساهم في إضفاء جو احتفالي خاص، لاسيما من جانب الشباب الذين تفاعلوا وشاركوا في المسابقات والأنشطة.

آلاف المتابعين عبر مواقع التواصل وحظت مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لبنك الكويت الدولي بمتابعة الآلاف من خلال المشاركات على الإنستغرام وتويتر . كما قام فريق البنك وتلفزيون الراي بتغطية شاملة للاحتفالية منذ بدايتها وحتى اختتامها، إضافة إلى توزيع الجوائز. كما قامت إذاعة «نبض الكويت 88.8» ببث مباشر لوقائع وتفاصيل الاحتفال، وإعلان الجوائز.

السعادة غمرت الفائزين

ومن الجدير بالذكر أن حملة «امسح واربح» لعملاء حساب الراتب تعتبر من أقوى حملات حساب الراتب في الكويت، وقد توّجت 230 فائزاً محظوظاً في السحوبات الأسبوعية خلال 230 يوماً، والذين ربحوا نصف راتب شهري لغاية 500 دينار كويتي كحد أقصى. كما شملت الحملة توزيع العديد من الجوائز النقدية الفورية التي تم استلامها عند فتح الحساب والتي وصلت قيمتها لغاية 12,000 دينار كويتي.